العدد: 2
29 شتنبر - 5 أكتوبر 2023
النـشـرة

حزب النهج الديمقراطي العمالي

نشرة خاصة بمتابعة آثار الزلزال

نشرة اليكترونية اسبوعية تصدر عن جريدة النهج الديمقراطي كل جمعة

من قلب الحدث:
مستجدات زلزال الحوز 2
زلزال الحوز بين الكارثة الطبيعية و التدبير البشري 3
رغم نكبة الزلزال: إصرار على عقد القمة و استقبال الكيان الصهيوني 3
احتجاجات شعبية بأيت إيمور إقليم مراكش 4
إعادة الإعمار تتطلب تفعيل الديمقراطية المباشرة 5

كلمة العدد:

لازالت الدولة تتهرب من إعلان المناطق المتضررة من الزلزال مناطق منكوبة

رفعت العديد من القوى السياسية والنقابية مطلب إعلان المناطق المنكوبة وتطبيق مقتضيات ذلك على ارض الواقع. لكن الدولة أمعنت في التعنت ورفضت استقبال المساعدات والدعم من المنتظم الدولي حتى تبدو وكأنها متحكمة في الوضعية وقادرة على التدخل وحل كل المشكلات المطروحة؛ والحال أن جميع التقارير تؤكد بان الدولة لم تستطيع إنقاذ الضحايا من تحت الأنقاض، وهناك حالات توفيت نظرا لعدم القدرة على إنقاذها، وحتى تلك التي تم استخراجها من تحت الأنقاض بمبادرة وجهد المواطنات والمواطنين، فإنها لم تجد من يسعفها وينقلها إلى المستشفيات المختصة؛ ناهيك عن القتلى الذين لا زالوا تحت التراب ولم يصل إليهم احد لانتشالهم.

واليوم وقد اقتربت فترة الأمطار والثلوج، فإن الساكنة معرضة لخطر أفدح لأنها ستكون مجبرة للرجوع إلى المنازل المتضررة جزئيا من الزلزال، أو إيواؤها تحت خيام بلاستيكية لا تتوفر فيها المعايير المطلوبة لمقاومة البرد القارص، وسقوط الثلوج التي تصل في بعض الأماكن إلى علو متر ومتر ونصف. يعتبر موضوع إيواء المتضررين، هو اكبر مشكل يواجه الدولة، وهي غير قادرة على حله بالطريقة السليمة، والتي تتعامل مع الإنسان معاملة تقدره وتحترم حقوقه الأساسية في السكن اللائق ولو في مثل هذه الظروف. كان من المفروض على الدولة إعلان هذه المناطق منكوبة، مما سيلزمها توفير شروط الإعمار بما توجبه القوانين الدولية وبما تفرضه المنظومة الدولية لحقوق المواطنات والمواطنين في حالات الكوارث العظمى. وموضوع الإيواء يشمل توفير المدارس المجهزة والقريبة من سكن التلاميذ، ومساكن الأطر التعليمية، ويفرض أيضا ضرورة توفير المستوصفات المجهزة لمعالجة الحالات المستعجلة، ومنها على سبيل المثال حالات الولادة.

بعد ملف إيواء المتضررين، يطرح بشكل مستعجل موضوع إعادة بناء البنية التحتية لهذه المناطق، وذلك بتوفير وتجهيز الطرقات والمسالك والقناطر حسب مواصفات جيدة مقاومة للزلازل والأمطار والعواصف الثلجية، وهو أمر نشك كثيرا في قدرة الدولة للإجابة عليه إجابة تفرضها المعايير الدولية، ولذلك أصرت على التهرب من إعلان المناطق المنكوبة حتى لا تخضع للمراقبة والمحاسبة.

فما العمل من اجل متابعة هذه الاوراش الكبيرة والخطيرة؟ ليس هناك من حل أمام المتضررين إلا الاعتماد على أنفسهم للدفاع عن حقوقهم. وبداية ذلك هو الانتظام الجماعي في تنظيمات ومجالس يشرفون على تشكيلها وتتولى المسؤولية فيها الجموعات العامة، والتي بدورها تناقش المشاكل وتقدم الحلول وتدقق المهام وتعين المجموعات والخلايا المشرفة على متابعة انجاز كل مهمة مهمة حسب الاولويات وحسب جدول زمني، وتقدم التقارير عن كل ذلك أمام الجموعات العامة.

على القوى المناضلة أن تنخرط في هـذه الحركة الاجتماعية وهذه الهبة الشعبية، وتساعد الجماهير والمتضررين على تنظيم أنفسهم من دون وصاية أو أبوية أو تسلط. على هذه القوى المناضلة أن تكون مستشارة ومدافعة على مصالح المتضررين، وان تساعد على تحصين تلك التنظيمات المستقلة التي يؤسسها المتـضررون، وان تمنع إن تمتد لها أيـادي الأجهزة البيروقراطية للدولة، أو الاحزاب المخزنية لتركب عليها، وتحاول مسخها لتصبح حاضنة الحملات الانتخابية، أو أوكار الدعوة للفكر النكوصي أو لتفريخ انوية نشر الفكر الرجعي الظلامي بمبرر حماية الساكنة من الزلزال الذي ضرب المنطقة لفساد أهلها الأخلاقي كما روجت لذلك في منابرها وقنواتها الاعلامية.

مستجدات زلزال الحوز

عزيزة الرامي

المغرب يعلن عدد «الانهيارات» التي نتجت عن الزلزال

أعلن المغرب على أن عدد الانهيارات التي تسبب فيها الزلزال الحوز وصلت إلى نحو 60 ألف انهيار في 6 أقاليم.

وكشف أحد مسؤولي وزارة الاقتصاد أن «163 جماعة تضررت، تمثل 68 بالمئة من مجموع الجماعات المتواجدة بالمناطق التي ضربها الزلزال، فيما بلغ عدد الدواوير المتضررة 2930، تمثل 5 بالمئة من مجموع الدواوير (المجتمعات الريفية) المتضررة».

كما أن المغرب كان قد أعلن أنه خصص الميزانية المتوقعة لبرنامج «إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، تقدر بنحو 12 مليار دولار على مدار 5 سنوات». ومن المقرر أن يستفيد من هذا المبلغ حوالي 4.2 مليون شخص من ضحايا الزلزال.

في نفس السياق أعلن المغرب برنامجا لإعادة الإيواء، يشمل في مرحلة أولية نحو 50 ألف مسكن دمره الزلزال، إضافة إلى «مبادرات لإعادة الإعمار».

المغرب يعلن فتح كل الطرق الرئيسية المتضررة من زلزال الحوز

أعلنت وزارة التجهيز عن فتح الطرق الرئيسية المتضررة من زلزال الحوز بشكل كامل، بينما وصلت نسبة فتح الطرق الفرعية إلى أكثر من 90%.

وتتواصل عملية إحصاء المنازل المتضررة في المناطق المنكوبة جراء الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز بالتزامن مع عمليات الإغاثة التي يتم تنفيذها في المنطقة. كما تواصل اللجان التقنية المغربية في الأقاليم المنكوبة إحصاء آلاف المباني المتضررة.

ووفق إحصاءات رسمية، وصل عدد المتضررين من الزلزال 2.8 مليون نسمة، وهو ما يمثل ثلثي السكان في المناطق المنكوبة، بينما عدد القرى التي تضررت 2930، أما المساكن المنهارة فبلغ عددها 59 ألفا و675، منها 32% تهدمت كليا.

المغرب يقرر إنشاء وكالة لإعادة البناء و التأهيل للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

صادقت الحكومة المغربية يوم الأربعاء 27 شتنبر 2023، على مشروع المرسوم القاضي بإحداث «وكالة تنمية الأطلس الكبير» التي تعنى بتنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

و أضاف أن الوكالة «ستعنى بإعداد برنامج إعادة البناء والتأهيل على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بستة أقاليم متأثرة بالزلزال، هي مراكش والحوز وشيشاوة وأزيلال وورزازات (شمال) وتارودانت (وسط)».

ويهدف المشروع إلى «إحداث مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي، تحت اسم وكالة تنمية الأطلس الكبير، يعهد إليها بالإشراف على تنفيذ هذا البرنامج وإدارة مشاريعه».

ويتضمن المشروع مجموعة من الصلاحيات المكلفة بها الوكالة هي إنجاز مشاريع البرنامج لاسيما إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، واحترام التراث وتقاليد السكان، وضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل».

كما يتضمن «إنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة، والعمل على تحقيق انسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين، وتتبع إنجاز البرنامج وأعداد حصيلة الإنجازات، والالتزام بالنفقات ومستوى تقدم الأشغال».

زلزال الحوز بين الكارثة الطبيعية و التدبير البشري

أحمد فاضل النوري

لا يمكننا أن نتحكم في الطبيعة لكن يمكن أن نخفف من وطأة مخلفاتها بالإسراع بالتدخل والمعالجة العقلانية لما يترتب عنها.

معضلة زلزال الحوز بدأت بالتسمية، من خلال ربطه بمنطقة دون أخرى، ما جعل الإعلام يروج لمناطق بعينها ويقبر مناطق أخرى أكثر ضررا، لهذا كان التدخل مركزا في الأيام الأولى في بعض مناطق الحوز حتى وصلت إلى مرحلة التخمة، بينما دواوير تابعة لشيشاوة من الجهة الأخرى، رغم قربها من البؤرة وتضررها من الزلزالن عرفت مبادرات محتشمة من أجل فك العزلة.

على المستوى التعليمي كان بلاغ الوزارة الصادر بتاريخ 10شتنبر 2023 مبهما لأنه تناول الزلزال وسبل التدخل بطريقة هلامية يصعب القبض على مداخلها وتتبع تنزيلها، حيث تحدث عن تعليق الدراسة بـ 42 جماعة دون تحديد أسماء الجماعات أو وضع لائحة أسماء المتضررة منها والمعنية بتعليق الدراسة، ما خلق جدلا في مديرية شيشاوة وصل إلى خلاف بين بعض الأساتذة والمديرين حول استئناف الدراسة من عدمه، هذا الأمر الذي حاول المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي بمراكش معالجته من خلال مراسلة مدير الأكاديمية من أجل تعليق الدراسة بجميع مدارس الأقاليم المتضررة بدل مدارس بعينها، لأن الضرر نفسي قبل أن يكون ماديا، والتعافي يحتاج إلى تجاوز مرحلة الهلع ...

أشار البلاغ إلى لجنة مكونة من مهندسين وتقنيين مختصين في مجال البناء من أجل تقييم أضرار الزلزال في المؤسسات التعليمية، لكن شساعة الإقليم وتضاريسه والاكتفاء بعدد محدود من اللجن جعل عمل هذه اللجن متأخرا، حيث هناك مدارس لم تصلها اللجنة إلا بعد الأسبوع الثالث من مرور الزلزال، ما جعل انطلاق

الدراسة متأخرا أو متعثرا مع غياب بديل مادي (خيام ، بنايات ، أقسام شاغرة...).

أما بخصوص الدعم النفسي فقد كان شكليا من خلال التركيز على أطر الدعم الاجتماعي الذين لا يمكنهم تغطية المدارس الإعدادية والتأهيلية، مجال اشتغالهم، نظراً لعددهم المحدود أو نظرا لتعطيل مهامهم...

حاولت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE بشيشاوة أن تقوم بإحصاء المدارس المتضررة من خلال استمارة إلكترونية تم توزيعها على المنخرطين من أجل تجميع بيانات حقيقية مستقاة من المصدر. بناء على هذه المعطيات يتم التدخل نقابيا من أجل حلحلة المشاكل أو إنسانيا عبر جمعيات لتوزيع المساعدات.

رغم نكبة الزلزال: إصرار على عقد القمة و استقبال الكيان الصهيوني

جسد آخر بيان للجبهة الاجتماعية المغربية غضب مكوناتها من إصرار البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على عقد قمتهما السنوية بمراكش رغم استمرار مآسي تداعيات الزلزال على المنطقة و إصرار الدولة على استقبال الكيان الصهيوني المجرم في هذه القمة. و ذلك في البيان الذي صدر عن السكريتاريا الوطنية للجبهة يوم 27 شتنبر الجاري جاء فيه:

«رغم الزلزال الرهيب الذي دك مناطق الحوز وشيشاوة وتارودانت ودمنات وورزازات وصولا إلى أحياء في مدينة مراكش وما خلفه من قتلى وجرحى بالآلاف ودمار كبير للمنازل والمرافق ومآسي اجتماعية عميقة، تمسك البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع ذلك بقرارهما عقد قمتهما السنوية بمراكش المكلومة، دونما اعتبار لمشاعر الضحايا وأجواء الحزن والحداد، وكأن شيئا لم يحصل. ويسيل لعاب حكومة الأثرياء ببلادنا، خادمة الكتلة الطبقية السائدة والإمبريالية الغربية والحركة الصهيونية، لاستقبال هذه القمة، مقدمة ذلك إنجازا مهما ودليلا على ثقة هذه المؤسسات في النهج الذي تسير عليه. وقد استدعي للمشاركة في أشغال هذه القمة، الكيان الصهيوني العنصري المجرم، القائم على الاحتلال والأبارتهايد، والذي يعمل ليل نهار من أجل تشريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من أرضه وطمس هويته الأصيلة ومحوها وهذا تحت مرأى ومسمع المنتظم الدولي.

لقد فضح الزلزال وعرى الأوضاع المأساوية التي تعيش في ظلها الجماهير المسحوقة في المناطق المذكورة وأقام الدليل على زيف كل أصناف الدعاية الرجعية للسياسات الرسمية القائمة على التبعية للدوائر الإمبريالية وعلى رأسها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، والتي فقرت شعبنا وكل شعوب المعمور واستنزفت خيراتها لفائدة الرأسمال الكبير الاحتكاري.

إن الدينامية الديمقراطية المغربية لمناهضة قمة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومشاركة الكيان الصهيوني، تؤكد من جديد رفضها عقد هذه القمة على أرضنا ولأي شكل لتواجد العدو الصهيوني في بلادنا وتحت أي مسمى كان. تؤكد أيضا مضيها قدما في تنظيم برنامجها وفعاليتها تحت شعار «النضال ضد الاستبداد وضد الإمبريالية معركة واحدة». وتدعو بشكل خاص كافة مناضلات ومناضلي الجبهة الاجتماعية المغربية وأنصارها إلى المساهمة في إنجاحها واستغلال هذه المناسبة قصد:

- فضح دور البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومحاكمة سياساتهما باعتبارهما أدوات أساسية في يد الإمبريالية الغربية، إلى جانب منظمة التجارة العالمية وحلف شمال الأطلسي، في تدمير الطبيعة وتخريب مقدرات الشعوب وإغراقها في المديونية وانتهاك حقها في تقرير مصيرها وضرب سيادتها الوطنية، والإجهاز على مكتسباتها الاجتماعية وفي مجال الحريات وحقوق الإنسان بشكل عام.
- الكشف عن مسؤولية النظام المخزني التبعي المعروف بإذعانه المستمر لشروط ومنظور هذه المؤسسات المالية، ضدا على مصالح الشعب المغربي الآنية والبعيدة.
- دعم الشعب الفلسطيني والتشهير بالكيان الصهيوني الغاصب وبالتطبيع والتحالف معه.
- الدفاع عن بديل الشعوب وطبقاتها العاملة الذي يكمن في النضال المشترك على صعيد عالمي ضد الاستبداد والإمبريالية والراسمالية والصهيونية.»

آيت إيمور / مراكش : احتجاج شعبي

مصطفى الخياطي

خرجت يوم الأربعاء 27 شتنبر المئات من جماهير بلدة آيت إيمور بضواحي مراكش للاحتجاج في الشارع،من أجل التصدي الشعبي الصارم ، للتجاوزات و الخروقات و مظاهر التمييز و الإقصاء التي رأوا أنها طالت عملية إحصاء السكان المتضررين من زلزال 8 شتنبر. و عبرت النساء و الرجال ارتفعت أصواتهم/ن لاستنكار و رفض ما يشوب هذه العملية من أطـماع، خصوصا و أن وسائل الإعلام الرسمية روجت عبر قنواتها لعزم الدولة توزيع مساعدات مادية مباشرة و رصد مبالغ لإعادة البناء و الإعمار. و من خلال الشعارات التي رفعها المحتجون بآيت إيمور، يُفهم أن السكان يخشون من ان تكون مصائر أبنائهم في خطر و ان تكون حقوقهم في عملية الإنقاذ قد وقعت بين أيدي المضاربين و المتاجرين في الأزمات،و أن تتحول المساعدات المرصودة من المال العام لمحاولة تأهيلهم للحد الأدنى من العيش، قد استولى عليها سماسرة الأزمات و الانتخابات و الذين يحولون الحقوق المستحقة إلى فرص للربح و الاغتناء و لهم في هذا العمل الدنيء سوابق.

الآن و هناك في الحوز و تـارودانـت و النواحي المنكوبة،لا بديل أمام السكان إلا تشكيل لجان شعبية تشرف على إحصاء المطالب و استقبال المساعدات العينية و المالية، و السهر على توزيعها بشكل عادل و ديمقراطي ،و قطع الطريق على المتربصين الجشعين.

جهة درعة تافيلالت غنية تحت الارض فقيرة فوقها

كان هذا عنوان لبيان الفرع الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة درعة تافيلالت، و الذي أصدره بعد لقائه المنعقد يوم السبت 23 شتنبر الجاري و الذي جاء فيه، بعد عزاء ومواساة الشعب المغربي في ضحايا فاجعة الزلزال، تسجيل الفرع الجهوي لاستمرار «الهجوم المخزني على حقوق ومكسبات الجماهير الشعبية بالجهة عبر تكريس التفقير بضرب القدرة الشرائية بالزيادات المستمرة في جميع المواد الاستهلاكية واستنزاف الثروات، وفرض تعتيم إعلامي على المناطق المنكوبة في أجزاء من الجهة، خصوصا بورزازات وتنغير» ووقف أيضا على «قمع الاحتجاجات كما وقع مؤخرا بمنطقة املشيل وفي المقابل يتم توفير كل الوسائل لحماية الفساد والاستبداد والانفلات من العقاب لناهبي المال العام والاستمرار في تفويت أراضي الجموع والاراضي السلالية واستنزاف الفرشة المائية وتدهور الوضع الصحي وضرب الحق في التعليم لأبناء المنطقة عبر تفشي الاكتظاظ والاقسام المشتركة وتأبيد تبعية كليات الجهة لجامعات أخرى».

كما أعلن في ختام البيان المواقف التالية:

- تقديم التعازي والمواساة للشعب المغربي وأسر الضحايا عن فاجعة زلزال الحوز والاشادة بالتلاحم الجماهيري في التطوع والتضامن المبدئي الاصيل في الشعب المغربي رغم الغلاء الفاحش الذي فرضته الحكومة المخزنية.
- التضامن المطلق واللامشروط مع نضالات الشعب المغربي في كل المناطق وفي مقدمتها نضالات الطبقة العاملة.
- إدانة التعتيم المفروض على مناطق ورزازات المنكوبة والمطالبة بتوفير كل وسائل الدعم المتاحة لإعادة اعمارها
- المطالبة بالاهتمام وترميم السدود التحويلية وإعادة بناء الجدار في منطقة الجرف لتأمين استفادة الفلاحين الصغار من حمولة وادي غريس ووقف نزيف هجرة ابناء المنطقة لما يعرضهم ذلك من مخاطر وتحميل المسؤولية كاملة لكل الجهات المسؤولة.
- المطالبة بتعويض ضحايا حريق واحة واد أوفوس بقصر زاوية اوفوس ووضع حد لتجاهل ضحايا مثل هذه الكوارث.
- المطالبة بفتح تحقيق نزيه وشفاف في كل شبهات الفساد خصوصا ما يتم تداوله في العديد من المواقع والصفحات حول التعليم العالي بجامعة م اسماعيل والضرب بعصا من حديد على كل من ثبت تورطه في الفساد وحمايته، والمطالبة بإحداث جامعة مستقلة بالجهة ووضع حد للتبعية.
- المطالبة بإنصاف عاملات وعمال الحراسة والنظافة بالكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية ووضع حد لمعاناتهم.

سلسلة

نافذة على الآثار النفسية والاجتماعية للزلزال على المنكوبين

إعادة الإعمار تتطلب تفعيل الديمقراطية المباشرة

أناس عوينات

بعد زلزال الحسيمة سنة 2004، والذي خلف 600 قتيل وشرد حوالي 30 ألف شخص. لم تتم إعادة الإسكان التامة لكل من فقد مأواه إلا بعد مرور سنتين. أما اليوم وفي حالة زلزال الحوز حيث عدد المشردين يفوق 300 ألف نسمة، ناهيك عن انتشارهم في مساحة على أراض جبلية شاسعة، أزيد من 4000 دوار ما بين الحوز وتارودانت وأزيد من 2000 دوار بنواحي شيشاوة ومراكش، حيث تجد بعض الدواوير معلقة على ارتفاعات تصل إلى 1500 متر. فإن الوضع أسوأ بمراحل، والأكيد أن إعادة الإعمار ستتطلب وقتا أطول بكثير.

مقاومة البنيات التقليدية للتغيير:

ومن أجل محاولة احتواء هذا الوضع المتأزم، والذي سيزداد تأزما مع حلول الشتاء الذي قد تنزل فيه درجة الحرارة في المناطق المنكوبة إلى ما تحت 10°C-، يدعو البعض لإقامة تجمعات سكانية كبيرة لتسهيل وتسريع إعادة الإسكان. لكن بالإضافة إلى ما يعنيه ذلك من إفراغ آلاف الهكتارات من الأرض من الناس، فكيف يمكن إقناع هذه الساكنة بالانتقال من مواقع سكنية توارثتها منذ مئات السنين وبالتالي تغيير أنماط عيشهم العريقة والمرتبطة بمواقعهم وتضاريسها؟

فعلا تعد المناطق المنكوبة من أفقر المناطق في المغرب، ويقوم اقتصادها أساسا على الزراعة المعيشية والسياحة في بعض المناطق وخلال مواسم محدودة زمنيا من السنة وهو ما يشكل إلى جانب نمط العمارة التقليدي هوية المجال المرتبطة بالهوية الاجتماعية والثقافية للساكنة.

فمن السهل على التقنوقراط والسياسي والمهندس المعماري وعالم الزلزال، أن يتصوروا ويقترحوا حلولا سهلة لإعادة الإسكان وحماية الساكنة من الزلازل في المستقبل، من قبيل التنقيل والتجمعات السكنية الكبرى أو حتى تغيير مواد وتصاميم البناء لتتناسب مع معايير مقاومة الزلازل. لكن المؤكد والذي أثبتته العديد من الدراسات السوسيولوجية عبر العالم أن جل مشاريع التغيير الفجائي تصطدم بمقاومة البنيات الاجتماعية التقليدية.

قصور الديمقراطية التشاركية:

فبالرغم من اضطراب التنظيم الاجتماعي الذي تفرضه الكوارث الطبيعية مثل الزلزال. وما يتطلبه إعادة بناء التنظيم الاجتماعي على أسسه التقليدية من وقت وعناء وتكيف مع المعطيات الجيومورفولوجية الجديدة (تغير الطرق عبر انغلاق بعضها وانفتاح ممرات أخرى، وانغلاق عيون مائية أو قلة التدفق بها وظهور أخرى في مناطق أخرى، انهدام دواوير بالكامل وصعوبة إعادة بنائها كما كانت في السابق...). إلا أن مقاومة التغيير المورفولوجي الكبير للمجال وهويته هي مقاومة اجتماعية طبيعية. لقد أدت هذه الملاحظة السوسيولوجية إلى ظهور مفهوم جديد في منطق الحكامة وهو مفهوم «الديمقراطية التشاركية».

يقوم مفهوم الديمقراطية التشاركية على مفهوم سابق على ظهوره بقرون وهو مفهوم «المجتمع المدني»، حيث تعني الديمقراطية التشاركية إشراك المجتمع المدني الذي يتشكل من الهيئات المنظمة والمؤطرة للساكنة من جمعيات وأحزاب ونقابات، في التخطيط وتسطير وصياغة السياسات العمومية وتنفيذها. وهذا يعيدنا إلى مناقشة طبيعة المجتمع المدني ومدى تمثيله وتأطيره للساكنة. لكن وفي حالة انفصال حتى المجتمع المدني عن البنيات الاجتماعية المعنية، فالأكيد أن هذه الديمقراطية وهذا الإشراك يبقى من دون معنى ولن يستطيع بالتأكيد حتى تقليص مقاومة التغيير، وفي حالتنا «إعادة الإعمار»، وبالأحرى إيقاف هذه المقاومة.

في ضرورة الديمقراطية المباشرة:

إن التغير الدائم هو طبيعة المجتمعات، سواء منها التقليدية أم الحديثة، وفعل التغيير ليس بالضرورة إراديا رغم أن معظم التغيرات الاجتماعية الكبرى نشأت بفعل إرادة التغيير وبفعل عملية تغيير داخلية أو خارجية. لكن نتيجة فعل التغيير دائما لا تكون هي نفسها المخطط لها، لكنها بالتأكيد تكون دائما نتيجة للتفاعل بين إرادة التغيير ومقاومته. إن الدراسات السوسيولوجية التي تؤكد مقاومة المجتمعات الدائمة للتغيير المفروض من الخارج، وإن أثبت الأبحاث العلمية/التقنية أهميته أو ضرورته الحيوية لحياة واستقرار المجتمع، تدفع إلى استنتاج هام مفاده أن إشراك أفراد المجتمع في التخطيط ورسم معالم تغيير مقنع لهم يخفف من حدة هذه المقاومة التي لا تبقى في هذه الحالة مرتبطة إلا بهامش الشك في جدوى وفعالية هذا التغيير.

إن إشراك الناس في تدبير التغيير المطلوب يتطلب تنظيمهم تنظيما قاعديا يضمن تفعيل الديمقراطية المباشرة. وفي حالة تدبير الخروج ومن آثار الزلزال وإعادة إعمار المناطق المنكوبة، مع ضمان احترام المنشآت السكنية المقبلة لمعايير مقاومة الزلازل، وما يتطلبه من تغيير في المواد والتصاميم مع الحفاظ على الهوية البصرية للمنشئات التقليدية، كل ذلك يتطلب تأسيس مجالس ولجن للساكنة تستعين بخبراء في مقاومة الزلازل والهندسة المعمارية التقليدية، ليتم بناء التغيير المطلوب من القاعدة في إطار ما يمكن تسميته بالديمقراطية المباشرة.

الحلقة الثانية:

لماذا تنهار أبنية دون أخرى عند حدوث الزلازل

الموجات الزلزالية نوعان: موجات الانضغاط ondes de compression : P وموجات القطع أو القص ondes de cisaillement : S. ويكون لها تردد معين. وأيضا لكل بناية تردد طبيعي عندما تتعرض لقوة معينة، و يعزى تردد البنايات إلى مجموعة من العوامل مثل: طول وعرض وعلو البناية والمميزات الجيولوجية للموقع ومواد البناء وصلابتها وأخيرا نوعية التصميم. ففي الحالة التي يكون تردد الزلزال قريبا من التردد الطبيعي للبناية فإن ذلك يحدث صدى مرتفعا يضخم من حركة البناية أثناء الزلزال، سواء منها الحركات الأفقية التي تطبق على البناية قوة دفع جانبية، أو العمودية التي تطبق على البناية قوة انضغاط وتوتر شديد. وهو ما يحدث في البناية أضرارا بنيوية كبيرة. والعكس صحيح، أي أنه إذا كان تردد الزلزال بعيدا عن تردد البناية فإن الأضرار تكون ضعيفة أو منعدمة.

أنظمة مقاومة الزلازل

تنبني أنظمة مقاومة الزلازل في جل دول العالم على دراسات علمية دقيقة تقوم بتقسيم الدولة جغرافية إلى مناطق يتم تصنيفها بحسب نسبة عرضتها للزلازل. كما تقوم بتقييم الشدة المحتملة والترددات المحتملة للزلازل في المناطق المختلفة بدراسة تاريخ الزلازل. وبعد ذلك تقوم بوضع معايير دقيقة للبناء المقاوم للزلازل بحسب كل منطقة.

تحدد المنظمة العالمية لتوحيد المعايير L'organisation internationale de normalisation :ISO، المعايير الموحدة عالميا للبناء المقاوم للزلازل، حيث يحدد المعيار ISO 13000 المبادئ العامة للبناء المقاوم للزلازل، بينما ISO13001-2 et ISO13001-1 يعطيان الخطوط الموجهة المفصلة للتصميم و تقييم مقاومة البناء للزلازل.

وبشكل يتوافق مع معايير ISO، يقوم النظام المغربي لمقاومة الزلازل le règlement parasismique Marocain RPS 2000 بتحديد معايير البناء المقاوم للزلازل، وتصنيف المناطق الزلزالية في المغرب بحسب مستوى خطر الزلازل. وبإعطاء توجيهات بخصوص تصميم العناصر البنيوية، الأساسات ومواد البناء و عدد من أوجه مقاومة الزلازل. و يعطي المعيار NM 10.1.001 الخطوط التوجيهية المفصلة للتصميم المقاوم للزلازل للبناء، ويضم معطيات حول مقاومة العناصر البنيوية و الحمولات الزلزالية وليونة الهياكل وتصميم الأساسات. وهناك أيضا الهيئة الوطنية للأمن الزلزالي L'autorité Nationale de Sécurité Parasismique ANSP وهي التنظيم الحكومي المسؤول على تطبيق وسن أنظمة مقاومة الزلازل والترخيص للبناء ومراقبة الإنشاءات في المناطق المعرضة للزلازل.

من أجل بدائل تقليدية مقاومة للزلازل

أغلب الدواوير التي انهارت بشكل جزئي أو كلي في المناطق المنكوبة، تستعمل في البناء مواد تقليدية أساسها التربة الخام. فبعضها يستعمل لبنات طوب من التربة الرطبة، يضاف لها التبن أحيانا وتكون مضغوطة في قوالب لبنات صغيرة يتم تجفيفها فيما بعد تحت الشمس. وبعضها يستعمل التربة المضغوطة على البناء مباشرة le Pisé. تعتبر هذه المواد مواد مستدامة وصديقة للبيئة لكنها غير مقاومة للزلازل.

لكن هناك مجموعة من التقنيات التي يمكنها أن تجعل البناء بالتربة الخام أكثر مقاومة للزلازل أهمها:

- بناء جدران غليظة و استعمال الأقواس والقبب. لكن مقاومة هذه التقنيات تظل محدودة.

- استعمال الإسمنت المسلح في الأساسات و الأعمدة والإبقاء على الجدران بالتربة الخام و بناء الأسقف بالخشب والتربة.

في عدد من المناطق الجبلية يستعمل السكان مواد طبيعيةأخرى في البناء التقليدي من قبيل:

- البناء بالحجارة: إن مقاومة الزلازل في البناء التقليدي بالحجارة ترتبط أساسا بتقنيات البناء و بمواد لحم الحجارة ببعضها

- البناء بالخشب: وهو من أنواع الأبنية الأكثر مقاومة للزلازل بسبب المرونة الطبيعية للخشب. و يحتاج فقط إلى التأكد من قوة الروابط وقدرتها على مقاومة الزلازل للحفاظ على مقاومته الكبيرة.